

الرضي ونحوه تقدم المعطوف بالواو والفاو ثم واو ولا في
صحة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعم او عمرا او
من عم او اوى او لام ازيد انشطان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز زوزيد قائم وعم ولا ما رثه وزيد يجر
وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو
كاللحاح والحل وما نسبة الالة بعد السجع لها ولا يستماع
لون التابع فقد ما على منوعه وعلى منوعه اي العامل
في اللتبع من ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمارا
عاطفه فلا يقال والاسد انك لا يكون اذن متقدما
على العامل وكذلك يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله
به فلا يقال وزيد ضمت انت بالمعطف على التا ولم يتقدم
على المعطوف عليه اذا كان مستداما نحو الخبر وحلوه
ناجح او لا فلا يجوز ان وعم ازيد ايمان وها وزيد عم وها
لضعف الحرفين فلا يقال مع الفصل بغير الظرف ولا
لا يقال اما وعم وزيد نطقات والقي وابوه زيد ايمان
انا وها وزيد عم وقايمان وكيف وعم وزيد ايمان لانه
يتقدم على العامل ايضا وهو ما لا يتقدم او الخبر على
الذهنين واد ان تقدم الخبر نحو قيمان وزيد عم وكيف
وزيد عم وها واضطر ارا الناحية عن العامل على الذهب
ويشتر ايضا في تقدم المعطوف اضطر او ان لا يكون
المعطوف عليه مقرا ونا بال او بمعناها فلا يقول ما جاني
وزيد العم وواي جاني وزيد عم وذلك لكونه مالم
الاي خبر غير جاني فقلها الخبر العها نفيها وانما الماسد
في باب الفاعل فلا يقع قلها المعطوف الذي هو في حال
ما بعدها التاسعة قال الرضي كل ضمير من اجمع الى المعطوف

بالواو

بالواو او حتى مع المعطوف عليه مطابقتها مطلقا نحو زيد وعم
جاني وماتت النسي حتى الانبعاث لهم الصلاة والسلام فيقوا
والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
يدينون الذهب والفضة ولا ينفقونها في العباد ولا ينفقون
الكوز لئلا لا ينفقوا على الكوز وقوله والله وسر له
اقول برضوه اي برضوا لحدوها اذ ارضا احدهما الرضا لخص
ونحو زيد وعم وقام على حذف الخبر من الثاني الفصل
خبر الاول اي وعم وكذا في الموضوعين ليس المست
وحده عطف على الخبر اذ لو كان كذلك لقلت قاسا واما
الفاو لان كان الضمير فيما هو في مقام الخوع عن المعطوف
لها مع المعطوف عليه في مطابقة لها خلاف قال بعضهم
نحو حذف الخبر من احدهما اما في الاول نحو زيد وعم
قام وزيد ثم وعم وقام اي زيد قام فعم وقام واما في
الثاني نحو زيد قام فعم واي فعم وقام او فعم وكذلك
قالوا ولا يجوز المطابقة لان تعاقبها في التوثيق يمنع من
اشترائها في الاضمار واما في السابقين مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم وعم وقام اذ الاشتراك في الضمير
لا يدل على انتفاء التوثيق حتى يناقض الفاو ثم اذ قد
يقال قام الرجلان مع ترتيب قنهما والاضمار والاظهار
فهي ذاتة افعالهما وقام الرجلان مثلا في الاحتمال
اشتراع الضميرين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المؤكدا
طابقا للمطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعم وقيلت لهما ماني
زيد ثم بكر وهما صدقاني واما لا ولكن بدل وام واو اما
لمطابقة الضمير معها وتركها موكولا في وقت صدق فان
تصدف احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف